

وسط استقطاب سياسي.. هل تنجح تونس في اختبارها الأصعب

حكومة هشام المشيشي أدواتها محدودة لتفكيك التركة الثقيلة للاقتصاد

تتباين آراء المحللين حول ما إذا كانت ستؤدي المحاولة الثالثة في تونس لتشكيل حكومة في أقل من عام، إلى حل الخلافات الحزبية الداخلية التي أطاحت بالحكومتين الأخيرتين، ما يترك قاداتها غير قادرين أو غير راغبين في تمرير الإصلاحات اللازمة للتخفيف من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد. والسؤال الأكبر الآن هو هل لدى هشام المشيشي القدرة على الملمة كل تلك الفوضى؟

تونس - تدخل تونس اليوم مرحلة جديدة أكثر تعقيداً من السابق بفضل عدة عوامل متداخلة أغلبها سياسي جعلت من الأمور تبدو أشبه بمهمة مستحيلة أمام حكومة هشام المشيشي الذي يسعى إلى إرضاء الجميع للبقاء في منصبه وتنفيذه لإجندته التي جاء من أجلها.

وحتى مع موافقة البرلمان على حكومة المشيشي فإن المناقشات الحزبية العميقة تعرقل الحوكمة الرشيدة ولن تنتهي على الأرجح، مما يضعف قدرة تونس على تأمين التمويل الخارجي اللازم، فضلاً عن المحافظة على كونها نموذجا للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والآن ستبدأ العيون شاخصة نحو حكومة المشيشي بعد أن أصبحت رسمياً هي من تدير دفة الاقتصاد إلى جانب ملفات حارقة أخرى. ولكن يبدو أن لديها أدوات محدودة لإعاش محركات النمو وإبعاد البلاد عن الشلل الذي أصاب التنمية خلال فترة حكم يوسف الناهد. وهنا تقفز علامات استفهام كثيرة عن الأسلوب الذي ستتخذ به معالجة الأزمة المزمنة.

انقسامات عميقة

يعتبر الانقسام في الطيف السياسي بين الأحزاب العلمانية والإسلامية، حول ما إذا كان الخيار الأفضل هو حكومة تتماشى مع الخطوط الحزبية، أو حكومة تكنوقراط تركز على الإصلاحات المالية والاقتصادية التي من شأنها أن تغضب بعض الأحزاب السياسية في البرلمان حيث قد تتسرع بانها مستعجلة من عملية صنع القرار.

وبينما يعكس النظام السياسي الديمقراطي التركيبة السكانية للبلاد، فإنه يعيق العملية السياسية نتيجة الاستقطاب الحاد بين التيارات المختلفة.

وتقول إيملي هاورثون محللة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز سترايتفورد الأميركي إن المناخ السياسي شديد الاستقطاب قد

وقبل خطاب الرئيس كان رئيس مجلس البرلمان وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي قد بعث برسالة مشفرة لمؤسسة الرئاسة وللرئيس سعيد بالتحديد يزعم فيها أن "البرلمان مصدر السلطة، وكما أنه قادر على منح الثقة قادر أيضاً على سحبها. وهذا المجلس سحب الثقة من أكثر من حكومة".

ربما من الطبيعي أن يتفاعل المراقبون إيجاباً أو سلباً مع تطورات المشهد السياسي، لكن أغلبهم يقر بأن "المعركة كبرت" و"باتت تنذر بسيناريوهات غير متوقعة خصوصاً بعد الخطاب الحامي الذي ما زالت ارتداداته تتفاعل داخلياً وإقليمياً أيضاً.

وجه الرئيس التونسي كلمات قوية لأطراف لم يسمها متهماً إياها بافتعال الأزمات قائلًا "في تونس كثيرة هي المصاعب التي تم افتعالها أو غير طبيعية.. سيأتي اليوم الذي تعرفون فيه الحقائق كلها دون استثناء". وتوعد أيضاً في خطابه جهات بعينها قال عنها "بعضهم يفتي ويكذب بناء على الفتوى لأنه فتح دار إفتاء ويدعي ما يخيل له خياله المريض.. لكن أقول بيننا الله والأيام..".

وفي ذات السياق تعهد سعيد بأن يكشف أيضاً عن "الخيانات والاندساسات والغرر والوعود

التي اشعلت أطوارها مؤخراً بدءاً بمخاضات تشكيل حكومة الحبيب الجملي وما خلفته وراعها من ارتدادات، مروراً بحكومة إلياس الفخفاخ وأزمة الثقة التي راكمتها، وليس انتهاء بحكومة هشام المشيشي، التي اجتازت امتحان الثقة أمام البرلمان لتجد نفسها في قلب حقل الغام مزروع بعناية لا ينتظر التفكيح. جاء خطاب الرئيس قيس سعيد، الذي رافق أداء حكومة المشيشي اليمين الدستورية بعد نيلها الثقة ليعزي الكثير من الباطن ويكشف عمق الأزمة التي تتخبط فيها الطبقة السياسية التونسية.



إلى متى ستقمع الأزمات أصوات التونسيين

الحكومة بتوظيف المزيد من السكان المحليين في مشاريع النفط والغاز أو الوظائف الحكومية. لكن في السنوات التي تلت ذلك، فشلت الحكومة إلى حد كبير في الوفاء بهذا الوعد، تاركة المجال مفتوحاً لاحتمال تجدد الاضطرابات بين السكان المحبطين في المناطق الجنوبية والوسطى، مثل الكامور وتطاوين وقفصة ورمادة.

وكان تحقيق النطاق الكامل لاتفاقية 2017 سيكلف حوالي 28 مليون دولار. لكن الحكومة تخشى أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تكلفة دورية ومنتامية، حيث تتوقع الأجيال القادمة فرص عمل مماثلة. ويبقى ملف إعاش سوق العمل مطلباً أساسياً، ليس عبر فتح باب التوظيف في القطاع العام، الذي لم تعد طاقته تتحمل، بل بالتحفيز على المبادرات الخاصة وإعطاء دعم أكبر لرواد الأعمال الذين يبحثون عن بارقة أمل في المصارف لتمويل مشروعاتهم.



ويقول مراقبون إن افتقار الحكومة إلى الوسائل المالية والإرادة السياسية للوفاء بوعدها بخلق المزيد من الوظائف على المستوى المحلي يعني أنه من المحتمل تكرار الاحتجاجات في المدى القريب. في عام 2017، توصل محتجون في جنوب تونس إلى اتفاق مع الحكومة السابقة التي كان يرأسها يوسف الشاهد لإنهاء حصارهم لحقول النفط والغاز في المنطقة. في المقابل، تعهدت

تمويل مفيد من صندوق النقد الدولي. ولدى تونس أعلى فاتورة للرواتب العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتواصل الحكومة استخدام التوظيف في القطاع العام كوسيلة لتحقيق الاستقرار. وقد ازدادت خطورة قضايا الدين العام في تونس إلى درجة أن الدولة تسعى إلى إعادة جدولة ديونها مع الدائنين الرئيسيين، مثل السعودية وفرنسا.

ومن المتوقع الآن أن يصل عجز الميزانية التونسية إلى 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية العام الجاري، مرتفعاً من 3 في المئة قبل وباء كورونا، والذي كان له تأثير ضار على إيرادات السياحة والخدمات الهامة.

وكانت تونس في مناقشات مع صندوق النقد بشأن صفقة تمويل جديدة قبل أن تأخذ الأزمات الاقتصادية والسياسية المزدوجة في البلاد منعطفاً

الأساسي لوضع البلاد على سكة النمو يمكن في محددات معروفة وهي الأموال التي سيعالج بها المشكلات المزمنة، إلى جانب طريقته في مكافحة الفساد والبيروقراطية والتخلص من عبء النفقات المزمن في الموازنة.

ويبدو أن التضخم والبطالة المتزايدة وانخفاض النمو ستستمر كلها في إضعاف الاقتصاد التونسي حيث تفشل الحكومة في دفع الإصلاحات من خلال البرلمان المنقسم. وسيطلب تمرير وتنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل رفع الضرائب على سبيل المثال، المشاركة والتعاون بين الفصائل السياسية المتنافسة في البلاد. ومع ذلك، فإن هذا غير مرجح إلى حد كبير، لأن مثل هذه الإصلاحات لا تحظى بشعبية بين الناخبين التونسيين والنقابات العمالية.

وسيؤدي استمرار الفشل في تمرير الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية إلى تقويض قدرة تونس على الحصول على

أي مسار لديمقراطية «الفتوات» في تونس

اليوم من جميع الفاعلين السياسيين في تونس مهما اختلفت مشاربهم وميولهم ومواقفهم وأراءهم تحكيم ملكة العقل على أن يكون الحوار هو الفيصل لحسم هذا الخصومة التي قد تنحرف بمسار البلاد نحو مجهول لا ينفع بعده أي تحسر أو ندم.

كل الحروب التي خيضت وتخاض يلجأ طرفها إلى الهدنة وقد تنتهي أحياناً بمصالحة. هل يحتاج سياسيو تونس إلى هدنة تحلحل الأمور وتنتهي بإصلاح ذات الدين بين أئداد في رأسي الحكم وفروع الأحزاب باتت تشكل مشهداً سياسياً "منتقحاً" فوضوياً.

إذا كان الجميع منفتحاً على معارك "الفتوات" بما تعنيه من استعراض للعصليات "السياسية" ومحاولة تدويم الأزمة والحياد بها عن المشاكل الأساسية التي يجب أن تركز عليها مؤسسات الحكم، فإنه حري بسياسيو تونس أن يتحسسوا رقابهم جيداً وينتبهوا لما يجري حولهم في بعض الدول العربية (العراق ولبنان أساساً) التي حاد فيها فاعلوها عن مشاغل الناس، وهامهم يجنون حصيلة معاركهم، تونس لم تعد استثناء اليوم.

ربما يثير هذا الكلام غضب الكثيرين، لكنه حقيقة تتجسد معالمها على أرض الواقع بوصول عراك سياسيتها حدوداً لا يمكن الفصل فيها.. وهنا يبدو أن طريق الديمقراطية بات وعراً والشكوك في حيادها عن مسارها الأصلي واختطافها نحو المجهول باتت الأقرب أكثر من أي وقت مضى. ليس بهذه الغلظة وهذا التشدد في الرأي وركوب أمواج التحارب تبني الديمقراطية الناشئة. مطلوب

أي مسار حقيقي للإصلاح مهما كان نوعه، اقتصادياً، اجتماعياً، وحتى سياسياً.

لكن في تونس تركزت كل الأمور جانباً لتفسح المجال لأهواء السياسيين ونوازعهم الغريزية ليستعيدوا إلى حلبات معاركهم أهواء وغرائز بطولية قديمة للجيل الطلابي لسبعينات وثمانينات القرن الماضي.

جذب سياسيو تونس كل المعارك دون أن يمنحوا أنفسهم ولو فرصة للهدنة والقيام بمراجعة نقدية داخلية.



الكاذبة والارتهاج في أحضان الصهيونية والاستعمار". وقال "سارد على الخونة وأنيال الاستعمار الذين باعوا ضمائرهم وبيعوا وطنهم وتصوروا أنهم صاروا قادرين على إعطاء الدروس.. سوف تأتيهم الدروس واضحة من الشعب ومن التاريخ ومرة أخرى بيننا الله والأيام".

قد يجد الرئيس سعيد مبرراً لخطابه وللرسائل التي وجهها إلى خصومه الأساسيين، وأساساً حزب حركة النهضة وما يدور في فلكه من أحزاب تتوافق وترتمي في أحضانه عند الضرورة، لكن ما يعاب عليه تمسكه برذ فعل متشنج في ظرف اجتماعي واقتصادي متازم.

زاده تمسك الطبقة السياسية بمعاركها الجانبية تازماً. الأساس في الديمقراطيات الحديثة أو المستجدة أن يكون البناء من الداخل ويفترض درجة عالية من التنسب والإرادة اللذين لا يتكتم دونهما

جذب سياسيو تونس كل المعارك دون أن يمنحوا أنفسهم ولو فرصة للهدنة والقيام بمراجعة نقدية داخلية لتثبيت مسار الإصلاح الحقيقي

الفرصة مواتية أمام الجميع للإعلان عن حوار وطني حقيقي جامع يكون مثلاً بالمراسات الثلاث وجميع الأحزاب والمنظمات الوطنية ويكون موازياً لعمل الحكومة يعاضد جهودها ويقدم الدعم لتنفيذ البرامج التي جاءت من أجلها. ودون ذلك لا عزاء أمام التونسيين سوى الانتظار ومراقبة المشهد لحين الإعلان عن الجولة النهائية للخصومة، وحينها تُرفع القبعة للفائز.